عنوان المداخلة : الاتحاد الأوروبي الهجرة غير الشرعية

" دراسة في أمننة الظاهرة أوروبيا "

أ. سفيان بوسنان.
قسم العلوم السياسية / جامعة جيجل.

مقدمة :

أصبحت لقضايا الهجرة مكانة مركزية داخل الاتحاد الأوروبي، اذ يلاحظ ومنذ تسعينيات القرن الماضي اهتماما متزايدا لدول أعضائه بهذه الظاهرة فأصبح الهدف الأوروبي الرئيسي يتمثل في الحد من الهجرة غير الشرعية، لاسيما في ظل اعتماده لآليات أمنية بغرض مواجهة التدفقات البشرية العابرة للحدود والوافدة الى الأراضي الأوروبية من دول الجنوب حيث غذت الهجرة غير القانونية من أكبر الهواجس الأمنية التي تهدد أمن واستقرار دول مجتمعات القارة العجوز لما تفرزه من مشكلات ومخاطر سياسية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية وحتى بيئية وصحية.

وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر الى أمن دول ومجتمعات وأفراد أوروبا من زاوية ارتباطه بنمط جديد من التهديدات غير العسكرية ذات الطابع المجتمعي، ومنها الهجرة غير الشرعية، ففي ظل تنامي وتدعيم السياسات الأوروبية لغلق الحدود ومنع هذا الشكل من الهجرات بسبب تنامي المعاداة للمهاجر وتكريس صورة سلبية عنه خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وسيطرة الهاجس الأمني على سياسة الهجرة في دول الاستقبال الأوروبية، وفي المقابل استمرار وتفاقم تداعيات العولمة والأزمات الاقتصادية وماتفرزه من أوضاع اجتماعية ومعيشية مزرية، اضافة الى التأثيرات البليغة لتطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، كل هذا زاد من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة وتفاقمها نحو أوروبا مخلفة مآسي انسانية تجلت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت ظاهرة متكررة ومتداولة تحتاج الى سياسات واستراتيجيات صارمة لمجابهتها.

ومع تحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي الى قضايا أمنية في المقام الأول في وقتنا الراهن ، والاقرار بحقيقة أن أوروبا هي قارة المهاجرين لما توفره من عوامل الجذب، ومع تزايد ظاهرة كره الأجانب في أوروبا بصورة جعلت الأحزاب اليمينية المعبرة عن هذا التوجه في صدارة المشهد السياسي الأوروبي الحالي ، تبنى قادة الاتحاد الأوروبي مقاربة أمنية ظلت القاعدة في تناول أعضائه لقضايا هذه الهجرة ومواجهتها بالرغم من التركيزعلى الشق السياسي والاقتصادي لمحاربة الظاهرة في اطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة خاصة تجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط، واعتماد الأوروبيين ما عرف بالاقتراب العالمي للهجرة

الذي يركز على الدخول في شراكة حقيقية مع الدول المصدرة للهجرة، وظهور ما يعرف باتفاقيات الحركة في الفكر الأوروبي التي تهدف الى خلق بيئة مناسبة اقتصاديا واجتماعيا في تلك الدول بما يقلل تدفق الهجرة الى القارة الأوروبية.

على ضوء ماسبق فان موضوع هذه الدراسة يتمحور حول أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الأوروبي، أي اضفاء الطابع الأمني على قضايا الهجرة لمعالجتها، وهو الأمر الذي حتم على الاتحاد الأوروبي رفع هذه القضية من الحالة العادية الى الحالة الاستثنائية في سياساته الخارجية والأمنية.

وتبعا لذلك فان طبيعة هذا الموضوع تثير أكثر من اشكالية علمية بارزة، ولعل من أبرز هذه الاشكاليات نطرح التساؤلات التالية :

- **هل يمكن الجزم بأن الهجرة غير الشرعية أصبحت قضية أمنية بالدرجة الأولى على دول الاتحاد الأوروبي ؟.**
- **ماهي التهديدات الوجودية التي تفرزها الهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي؟.**
- **كيف يتعامل الاتحاد الأوروبي لمجابهة هذه الظاهرة أمنيا، وماهي السبل والآليات الأمنية المتخذة للحد والقضاء على مخاطرها وتهديداتها على المجتمعات الأوروبية ؟**

للاجابة على هذه التساولات قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور كبرى تتمثل فيما يلي :

المحور الأول : المحور المحور الأول : الاطار النظري لأمننة الهجرة غير الشرعية أوروبيا.

أولا : ماهية الهجرة غير الشرعية.

ثانيا : العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

ثالثا : نظرية الأمننة : مقاربة معرفية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني : التهديدات الوجودية للهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي

أولا: المشكلات الاقتصادية .

ثانيا : علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة.

ثالثا : الاخلال بالهوية والثقافة الأوروبية .

رابعا : الاخلال بالبناء الديمغرافي والاجتماعي.

خامسا : المشاكل الصحية والبيئية

المحور الثالث : آليات التعامل الأمني للاتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية

أولا : تشكيل قوات الأورو فورس (Euro Force).

ثانيا : انشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX).

ثالثا : انشاء مراكز الاعتقال والترحيل (الطرد).

رابعا : الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعدد الأطراف.

خاتمة (استنتاجات).

المحور المحور الأول : الاطار النظري لأمننة الهجرة غير الشرعية أوروبيا.

أولا : ماهية الهجرة غير الشرعية.

يقصد بالهجرة عموما الانتقال للعيش من دولة الى أخرى مع ارادة المكوث في الدولة المستقبلة لأطول فترة زمنية ممكنة، ويستثنى من ذلك الزيارات لأغراض السياحة والعلاج من المرض ...وقد تكون الهجرة من دولة الى أخرى أو من قارة الى قارة وتسمى بالهجرة الدولية على خلاف النزوح الذي يعرف بالهجرة الداخلية التي ينتقل فيها الأفراد من مكان الى أخر لكن داخل حدود الدولة ولا يترتب عليها اجراءات ادارية ووثائق ادارية كجواز السفر والتأشيرات المطلوبة في الهجرة الدولية**(1)**، وبهذا المعنى فان شكل هذه الهجرة يتم بموافقة دولتي المصدر والاستقبال.

كما يمكن اعتبار الهجرة الدولية فعل فردي اختياري حر، يصدر بشكل ارادي ذاتي يكفله القانون الدولي، بحيث يحق لكل شخص في الرحيل عن دولته شرط أن يكون للدولة المستقبلة الحق السيادي الكامل لمنح أو عدم منح الاقامة القانونية والسماح للأفراد بالدخول الى أراضيها من غير مواطينها، وهكذا تصبح الهجرة ونظمها القانونية خاضعة لظروف وأوضاع كل دولة وفقا لحاجتها للوافدين، ومن ثم كانت سياسات الهجرة وقوانينها من صميم السيادة الوطنية **(2)**.

ويستشف من هذا ان حركة انتقال البشر من دولة الى أخرى يتم بطرق وأساليب واجراءات متعارف عليها دوليا بغرض الاقامة الدائمة أو المؤقتة باختلاف دوافع الهجرة، وماعدا ذلك فان أي حركة انتقال لا تتقيد بهذه الأساليب تعد مخالفة للقانون الداخلي والدولي، اذ يستند هذا النوع من الهجرات على التسلل عبر الحدود البرية والبحرية للاقامة بدول أخرى بطريقة غير شرعية وبدون موافقة الدولة المهاجر منها والدولة المستقبلة**(3)**.

تأسيسا على ما تقدم فان الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر دولة المصدر هي خروج المواطن من اقليمها بطريقة غير مشروعة سواء كان من المنافذ المخصصة لذلك، أو منافذ مشروعة باستخدام طرق غير قانونية مثل تزوير وثيقة سفر ، في حين تعتير الهجرة غير الشرعية من منظور الدولة المستقبلة هي وصول المهاجر الى حدود أراضيها البرية أو البحرية سواء كان عن طريق مسلك مشروع أو غير مشروع ومهما كان غرضه طالما لم يتم ذلك بموافقة الدولة المهاجر اليها، حيث تشمل الموافقة مدة الاقامة والترخيص للمغادرة بعد انتهاء المدة القانونية للاقامة المحددة سلفا**(4)**.

ومن هنا يمكن القول بأن المقصود بالهجرة غير الشرعية هو انتقال الأفراد للعيش من دولة الى أخرى تسللا دون الحصول على تأشيرة أو اذن دخول مسبق أو لاحق أو تصريح بالاقامة للمكوث والعيش في الدولة المستقبلة للمهاجرين والبقاء فيها بطريقة غير قانونية **(5)**.

ويعرف المهاجر غير الشرعي بأنه ذلك الأجنبي الذي يدخل دولة غير دولته بغير اذن من سلطاتها أو يمكث بها بعد انتهاء المدة القانونية لتأشيرة دخوله، ولذلك يندرج تحت مصطلح الهجرة غير الشرعية صنفان من البشر، يتعلق الصنف الأول بالأشخاص المتسللين الى دول

الاستقبال بطرق غير قانونية، أما الصنف الثاني فهم الأشخاص الذين يصلون بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الاقامة القانونية(6).

ثانيا : العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

تتعدد عوامل الهجرة غير الشرعية من دولة الى أخرى، غير أن العوامل الحقيقية لهذه الظاهرة تبقى ذات صلة بالأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية لكل دولة على حدى، بل ترتبط حتى بالحالة السيكولوجية للشعوب والافراد التي تدفعهم الى مغادرة أوطانهم نحو الشمال، وتشكل هذه الظروف في مجملها عوامل طرد من الجنوب نحو الشمال الجذاب(7).

وتعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا، حيث حددت الأسباب الاساسية لهذه الظاهرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين دول الارسال (الطرد)، والمستقبلة (الجذب) وقد أعتبر " بوغ" « bogue » أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بها الدول الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين أو الدول المستقبلة لهم متغيران يساعدان في اختبار جماعات معينة حتى تهاجر من دولة الى أخرى.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتظهر في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون هذه العوامل بنائية كالنمو السكاني السريع الذي يفرز الضغط الديمغرافي مما يؤثر سلبا على الغذاء والموارد الطبيعية الناذرة مقارنة بالعدد الضخم من السكان، ويكون دافعا للهجرة أكثر وضوحا في دول الجنوب الفقيرة، ويتمثل العامل البنائي الأخر في الهوة الواسعة ذات العلاقة برفاهية الشمال على حساب الجنوب، وما تخلفه هذه الهوة من حروب ونزاعات داخلية تصبح تشكل خطرا داهما على أمن واستقرار المجتمعات المتخلفة.

أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة الملحوظة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها في تلبية الطلب على نوعية معينة من العمالة، وهناك أيضا عامل الشيخوخة التي تميز البنية الديمغرافية (السكانية) للدول الأوروبية الصناعية، مما يقود الى انكماش قوة العمل المحلية والبحث عن أعداد هائلة من اليد العاملة خارج الأسواق الداخلية الأوروبية(8). ويمكن التفصيل أكثر في عومل الطرد والجذب على النحو التالي :

1 - عوامل الطرد :

على العموم فان عوامل طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي متصلة بالجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، ويترتب عن هذه العوامل مجتمعة الشعور باللاأمن الانساني الذي يشمل اللاأمن الاقتصادي واللأمن السياسي والناتج من عدة عوامل منها :

أ – العوامل السوسيو اقتصادية التي تتمثل في البطالة وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة المتدنية والحاجة الى العمالة في دول الاستقبال، والهوة الكبيرة بين الجنوب الفقير والشمال الغني بفضل انعكاسات العولمة الاقتصادية، كل هذا يحدث ازمات اقتصادية ذات

علاقة طردية بسوء الأوضاع الاجتماعية التي تؤدي الى عدم توفر السلم الاجتماعي وهو الأمر الذي يقود الأفراد الى الهجرة غير الشرعية بدافع حلم النجاح الاجتماعي والبحث على الوجاهة الاجتماعية المفقودة في أوطانهم، ومن ثم التطلع الى تحقيق أحلامهم الذاتية ورفاهيتهم الاجتماعية**(9)**.

ب – العوامل السياسية التي تعد من أبرز العوامل المؤدية للعديد من الهجرات، اذ تطغى على دول الطرد في مجملها أنظمة تسلطية تنتهك حقوق الانسان وتجهض الديمقراطية، وتغلق المجال السياسي، بحيث يشعر الأفراد بحرمان سياسي يخلق شعور عام بعدم الاستقرار السيكولوجي والاجتماعي، ومن هنا يبحث المحرومين سياسيا عن ملجأ آمن يحقق لهم كرامتهم، ويضمن حرية أرائهم، كما تعبر الهجرة غير الشرعي على استشراء الفساد السياسي بمختلف أشكاله، ففي هذا السياق قال رئيس الحكومة الاسباني السابق phlilp gonzalez : " لو كنت شابا مغاربيا لحاولت الهجرة، ولو أمسكوني لحاولت مجددا...."**(10)**.

ج – العوامل الأمنية التي تشمل الحروب الداخلية القائمة على التطهير العرقي والطائفي، بحيث تترتب عليها نزاعات سياسية مستعصية تترجم على شكل انقلابات عسكرية وحكومية مستمرة تدفع الى عدم الاستقرار، وتخلق أجواء عدم الأمان التي تشجع أفراد دول الطرد المضطربة الى البحث على مناطق أكثر أمنا واستقرارا**(11)**.

د – العوامل البيئية والديمغرافية، فالظروف الجغرافية والمناخية أو ما يعرف بالبيئة القاسية من حيث الحراراة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان الى الهجرة.

ومن جانب أخر تعد العوامل الديمغرافية كذلك من العوامل الطاردة نحو الشمال، فارتفاع عدد السكان أو ما يعرف بالانفجار الديمغرافي قد يؤثر سلبا على انخفاض مستوى المعيشة خاصة في ظل نذرة الموارد مقارنة بنسبة السكان المرتفعة، مما يمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب عدم التوازن بين السكان والثروات**(12)**.

2 – عوامل الجذب :

تعتير عوامل الجذب اقل أهمية في تحليل وتفسير دوافع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا مقارنة بعوامل الطرد السالفة الذكر على اعتبار أن الانسان مجبر على ترك وطنه الأصلي بفعل الضغوطات التي يتعرض لها على كافة المستويات، بغرض البحث على حياة أفضل في بلد غير بلده، خاصة في ظل الاعتقاد أن الدولة المستقبلة (الجاذبة) تقدم اغراءات جد هامة لتحسين ظروف حياة المهاجرين.

ويمكن تحديد عوامل الجذب للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا على النحو التالي **(13)** :

أ - الصورة النمطية المشرقة والايجابية لدول أوروبا التي تتجلى في الانبهار بالنمط المعيشي للأوروبيين المرفهين اجتماعيا واقتصاديا، والاعجاب بالنموذج السياسي الأوروبي المنفتح المستند على الحريات واحترام حقوق الانسان وكل معانيه الحضارية، وتصور الرجل

الأوروبي على أنه قدوة للرقي والصدق والنزاهة، على عكس ما يقدم من صورة سلبية وسيئة لدول وشعوب الجنوب المتهمة بالتخلف والانحطاط في شتى المجالات.

ب – صورة نجاح المغتربين في أوروبا المقترنة بالآثار المادية البادية عليهم، وفي نوع من الاستعراض لنجاح تجاربهم، يشكل في الواقع اغراء مادي يدفع الفئة المحرومة و يحفزها للهجرة ولو بطريقة غير قانونية.

ج – سوق العمل كعامل جذب خاصة في ظل احتياجات الدول الأوروبية الى العمالة الشابة لتعويض شيخوخة البنية السكانية للدول الأوروبية، ونقص العرض نتيجة صغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، ناهيك عن عزوف مواطني دول الاستقبال العمل بهمن لا تليق في منطورهم بمكانتهم الاجتماعية.

ولا شك أن العوامل الرئسية الدافعة للهجرة غير الشرعية تبقى تلك ذات علاقة بانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي، او الفقر المطلق، بالاضافة الى الخوف من الهلاك والابادة التي تسببها الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية، فيصبح من الحتمي البحث عن مناطق جذب تتوفر فيها ظروف الحياة الرغيدة يسودها الأمن والسلام**(14)**.

ثالثا : نظرية الأمننة : مقاربة معرفية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية.

يقصد بمصطلح " الأمننة " اصطلاحا اضفاء الطابع الأمني على قضية أو مشكلة لمعالجتها، بمعنى نقلها من مستوى السياسة العادية الى الحالة الاستثنائية**(15)**، بحيث أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية احدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطور وتوسع استخدام مفهوم الأمن الذي أصبح يشمل قضايا ذات أولوية بعد الدولة التي لم تعد الفاعل الرئيسي والوحيد في حقل الدراسات الأمنية، بل أمتد هذا الحقل ليشمل أمن الانسان والمجتمع**(16)**.

وفي هذا السياق تعد الاسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاجن المرجعية المعرفية لمسألة الربط بين الأمن والهجرة غير الشرعية، والتأكيد على تحول هذه الظاهرة من ظاهرة اقتصادية يتم التعامل معها في اطار السياسات الروتينية الى ظاهرة أمنية ينظر اليها كمصدر تهديد لهوية المجتمع، ومن ثم تصنيفها ضمن الأمن المجتمعي.

وتعتبر نظرية الأمننة (اضفاء الطابع الأمني على القضية)، من أهم النظريات التي جاءت بها مدرسة كوبهاجن، ويعد الأستاذ "اولي ويفر" « Olé Weaver » رائدها، اذ تقوم فرضيتها الرئيسية على تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني على ظاهرة لم تكن في السابق تشكل تهديدا، غير أنه تم لاحقا أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في أمر ما على أنه يشكل تهديدا أمنيا يستدعي اجراءات استعجالية لادارته واحتوائه، ومن ثم اضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون بواسطة عملية خطابية**(17)**.

وفي نظر " ويفر " فان التوجه نحو تحديد المشكلة الأمنية يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الاطار المعرفي للأمننة، هذه المشكلة نفسها موضوع الأمننة، وبمعنى أخر هي القضية أو الشيئ الذي يصبح موضوع التهديد الفعلي أو المحتمل، وتحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة، وبالتحديد من خطاب النخبة الحاكمة، وهكذا فان المشكلة أو القضية كموضوع للتهديد الوجودي واضفاء عليها الطابع الأمني يتحدد من طرف المتواجدين في دائرة السلطة عن طريق خطاب رسمي**(18)**.

ويزيد من حدة المشكلة وخطورتها استعمال وتوظيف مفردات ذات دلالات قوية وبليغة عبر وسائل الاعلام، بحيت يرى " ويفر " بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النخبة الحاكمة في صياغة وتعريف وتصور للمشكلة الأمنية التي تتم أمننتها، غير أنها لا تتم بدون تدخل أو مشاركة المجتمع بفضل تبنيه الأمن المجتمعي كاطار بديل عن الأمن القومي (مرجعية أمن المجتمع بدل أمن الدولة)، وكذا تبني المجتمع لمفهوم لغوي للأمن يستند على البنية الخطابية للفعل، فينظر الى الأمن من حيث هو فعل خطابي، فتصبح قضية أمنية توظف عبر خطاب لاغراض مختلفة لم تكن تعتبر كمعضلة أمنية في السابق، التي هي نتاج سياسة القوة اللغوية والتعبيرية للفواعل الأمنية**(19)**. ويوضح " ويفر" كيف تصبح مسألة اجتماعية رهانا أمنيا بفضل قوة صيغة مضمون الكلام، بحيث يتم أمننة رهان اجتماعي باعطاه مضمون أمنيا، وبالتالي يتم معالجته استثنائيا وعلى غير العادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمننة، وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، ولذلك فان وصف قضية ما من قبل الحكومة على أساس أنها مشكلة أمنية سوف يشرعن استخدام وسائل استثنائية للتعامل معها**(20)**.

ومن هنا يمكن القول أن الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الاجراءات الاستثنائية، بمعنى أن القضية أو المشكلة التي يضفى عليها الطابع الأمني تنتقل من مجال السياسة العادية الى عالم سياسية الطوارئ أو الاستعجالات، اذ يمكن تبرير تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسات، وفي هذا الصدد يرى " باري بوزان " Barry » «Buzan أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم في الممارسات الدستورية نحو استعمال الأساليب التسلطية والقمعية. وهو ما يلاحظ في مسألة أمننة الهجرة غير الشرعية على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، فبفضل الخطاب أستطاعت النخب الأوروبية رفع هذه القضية من السياسة الدنيا (العادية) الى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهوية مجتمعاتها**(21)**، فكانت بداية الربط بين الهجرة والأمن، بحيث يحلل " ديدي بيغو " « Didier Biguot » هذه العلاقة بقوله " الهجرة مشكلة أمن كبرى لأوروبا ليس فقط مجرد ملاحظة بل قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة وتحولها بقوة المفردات الى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة، فمفهوم الأمن ليس موضوعيا بل هو صورة ذاتية لواقع مهدد بحد ذاته **(22)**."

وقد يترتب عن هذه السياسة والاجراءات الاستثنائية للتعامل ومعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ردود أفعال قد تكون عنيفة داخل المجتمع تفرز معضلات أمنية واجتماعية، ويصبح المهاجر غير الشرعي أمام سياسات اضطرارية خاضعة للأحكام الاستثنائية، وهذا ما أكدته مدرسة كوبنهاغن بفرضيتها القائمة على أن البنية الخطابية لأي فعل أمن يحتاج الى بناء ثلاث لبنات ضرورية هي :

(أ) التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع (تهديد الهجرة)، التي (ب) تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد (أمن الدول الأوروبية)، الذي (ج) يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الاجراءات الديمقراطية الطبيعية، فمن خلال أمننة قضية الهجرة غير الشرعية قامت الدول الأوروبية بنقلها الى السياسة العليا معتبرة أياها تهديدا لأمنها مستعملة في ذلك كل التدابير الطارئة والأمنية لمواجهتها**(23)**.

في سياق نظرية أمننة الهجرة غير الشرعية، تبنت مدرسة باريس نظرة مختلفة عما طرحته مدرسة كوبنهاغن، بحيث أقترحت معالجة فوكولية للأمن (حسب مقاربة ميشال فوكو) باعتباره تقنية حكومية، اضافة الى عدم تركيزها على الخطابات والكلام في التعامل مع القضايا والمعضلات الأمنية التي تعالج بواسطة الممارسات، وفق هذا المنظور يعد الأمن نمط حكومي يختزل في نشاطات الشرطة من خلال عملية المراقبة التي تتم عبر شبكات تربط مختلف المؤسسات والأجهزة الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي ظل عوامل العولمة توسع نطاق أجهزة الشرطة فيها تلك المعنية بمراقبة الحدود والحماية العامة الى ماوراء الحدود**(24)**.

وقد أكد منظري هذه المدرسة على فكرة العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية لجهاز الشرطة بتنسيقه مع شبكات روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية الأخرى عبر تقنيات المراقبة أو العين الالكترونية التي ترتكز على مراقبة غير ملموسة تستعمل الحكومة سلطتها لردع التهديد الأمني ومنها الهجرة غير الشرعية بطرق غير مرئية ، باستخدام الاستخبارات والجوسسة والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة والاستخبارات الالكترونية، وأجهزة الانذار المبكر التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية**(25)**.

بناءا على ما تقدم يمكن الاقرار بأن المشكلة الأمنية وفق رؤية مدرسة باريس تختزل في ممارسات شرطية، وبشكل عام فالأمن من منظور هذه المدرسة يتلخص في المعادلة التالية :

المشكلة الأمنية (أ) عبارة عن تقنية حكومية تقوم على فعالية (ب) ممارسات الشرطة التي تستخدم (ج) تقنيات المراقبة و(د) احتكار المعرفة (سلطة الاحصاءات) لتحديد (ه) طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية**(26)**.

وعند اسقاط هذه المقاربة على الهجرة غير الشرعية، يلاحظ أن السمة الطاغية على السياسات المشتركة المنتهجة بين دول ضفتي البحر المتوسط لاحتواء ومجابهة هذه الظاهرة أعتمدت بشكل كبير على مراقبة تدفقات الهجرة من الجنوب (دول الطرد) نحو الشمال (دول الجذب) باستعمال تقنيات عالية في ظل تطور وسائط الاتصال والمعلومات، وتكنولجيات الجوسسة الحديثة**(27)**.

المحور الثاني : التهديدات الوجودية للهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي

تتفق أغلب دول الاتحاد الأوربي على الآثار العديدة التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مجتمعاتها، والتي تتجلى على شكل تهديدات مختلفة تمس الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية / الهوياتية، كما انها مصدر لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية على اختلافها لتحدث مشكلات بيئية، وتخل بالبناء الديمغرافي وتوازنه، ولذلك يكمن ابراز أهم تهديداتها الوجودية وفق مايراه الأوروبيون أنفسهم على النحو التالي :

أولا: المشكلات الاقتصادية .

بالرغم من الأهمية الاقتصادية للهجرة الى أوروبا متمثلة في حاجة هذه القارة الى اليد العاملة التي تساهم بشكل كبير في ضمان التوازن، خاصة في ظل معاناة الدول الأوروبية من انخفاض نسب النمو الديمغرافي وشيخوخة بنية سكانها، مما يعني ان المهاجرين غير الشرعيين يمثلون فرص للمستخمين الأوروبيين وللاقتصاد الأوروبي**(28)**، ورغم اعتبارهم أهم مصدر للعمالة الرخيصة غير ان الظاهرة تعد مشكل أساسي وخلل في سوق العمل الأوروبية باعتبارها منافسا قويا لليد العاملة المحلية، وذلك نتيجة انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية التي تتميز بالانتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل، ترتبت عنه زيادة في تفشي البطالة في الدول الأوروبية بسبب المهن والوظائف التي يقبلها المهاجرين ويرفضها سكانها الأصليين**(29)**.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا قد تخل بآليات سوق العمل وتخلق عدم التوازن بين العرض والطلب بسبب كثرة العمالة المتسللة، مما يؤثر سلبا على فرص العمل والدخل في الدول الأوروبية خاصة في تلك الدول التي لا تعرف ظرف اقتصادي جيد وتحتاج الى العمالة المؤهلة فقط، بحيث تعتبر اليد العاملة الرخيصة نقمة على اقتصادها، وتتخوف جل دول الاتحاد من تعميم هذه الظاهرة التي تنتج الكراهية للأجانب والعنصرية كرد فعل على تراجع الدخل وقلة فرص العمل وتبرر العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتدهور الحالة الاجتماعية للأوروبين التي أفضت الى بروز خطاب متطرف تتبناه بعض الحركات السياسية والاجتماعية مرده المشكلات الاقتصادية التي تسببه هذه الظاهرة، وفي هذا السياق يوضح الكاتب الاسباني « Juan Goytisolo » كيف منطقة " ألميريا " الاسبانية التي تعد من المناطق الأكثر استقطابا لليد العاملة الأجنبية قد أصبحت فضاءا للعنصرية**(30)**. كما يتخوف الأوروبيين من انعكاسات اقتصادية أخرى تتمثل في في الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وانتشار المشاريع الوهمية، وتزايد جرائم غسل الأموال**(31)**.

ثانيا : علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة.

للمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أشكالها (ارهاب، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، الدعارة، تهريب الأسلحة .....)، فعلاقة هذه الظاهرة بمختلف الأعمال الاجرامية يشكل من منظور أوروبي خطر على النظام والأمن العموميان في المجتمعات الأوروبية، وتعد الأخطار الأمنية من أسوأ أخطار مشكلة الهجرة، فالملاحظ أن نسبة الجريمة تزداد في وسط المهاجرين الذين يشكلون أقليات تسعى الى كسب المال بطرق

غير مشروعة تصنف على أنها سلوكيات اجرامية، ومن اهم التهديدات للهجرة غير الشرعية في المجالات الأمنية نذكر باختصار ما يلي: **(32)**

- ارتكاب السلوك الاجرامي الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع الأوروبي ويخالف الشعور العام للجماعة، وعلى هذا الأساس تنبذه دول الاستقبال لضرره على مجتمعاتها، وتفرض على مرتكبيه العقوبات.
- الانضمام للعصابات الاجرامية وتكوينها.
- تهديد الوطني والسياسي من خلال امكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي الى ظهور الخلايا الارهابية التي تحدث نزاعات ومشكلات أمنية في الدول المستقبلة للمهاجرين.
- المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر اليها لزعزعة أمنها، فضلا عن امكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها
- العمالة غير المشروعة تزيد من ارتكاب جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع، وترويج المخدرات، والانخراط في شبكات المافيا، والدعارة....

ثالثا : الاخلال بالهوية والثقافة الأوروبية .

يركز الخطاب الأوروبي على أن الهجرة غير الشرعية قد تفرز تهديدات على هوية وثقافة المجتمعات الأوروبية وما تتضمنه من تراجع القيم والمبادئ الأصلية لشعوبها، اذ يعبر هذا الخطاب عن قلقه بأن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها ومتعتقداتها على المجتمعات الأصلية، وانخراط الأجيال الجديدة المنبتثقة عن هذه الهجرات في العمل السياسي، مما ينعكس سلبا على مطالب الأوروبيين وسلوكهم الانتخابي، والتخوف من فتح واعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت نهائيا ولا مجال من الخوض في مسائلها من جديد، خاصة وأن المشكلة تزامنت مع مرور المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية في الهوية، وفي تحييد القيم الأوروبية التي يريد الأفراد الدفاع عنها في مواجهة قيم تعتبر دخيلة على هذه المجتمعات**(33)**، ويعتقد الأوروبيون بأن البعد الثقافي / الهوياتي للهجرة غير الشرعية يتعلق بكتل بشرية تملء الفضاء الأوروبي وتصبح تطالب بحقها في الاختلاف والتنوع الثقافي الذي ينعكس في مظاهر ثقافية وحضارية مختلفة، والأكثر من ذلك أن القيم الدخيلة تتحرك على حساب القيم الديمقراطية المعمول بها في أوروبا وتحاول القضاء عليها، فالاحساس بتزايد الغزو أو عودة البرابرة قد أصبح يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية (المواطنة) على اعتبار أن الأوروبيين يرون أن المهاجرين ليسوا أوروبيين غير قابلين للانسجام والاندماج في الثقافة الأصلية، وقد أفادت استطلاعات الرأي العام في هذا الشأن أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر بالدول الأوروبية، حيت يتضح أن أغلب الرأي العام الأوروبي يمقت التعددية الثقافية التي أنتجت ثقاقة موازية معزولة وهامشية تعد بؤر للتطرف وترفض التعايش مع ثقافة المجتمعات التي تمكث فيها، والأكثر من ذلك تحقد عليها، ومستعدة للتآمر عليها**(34)**.

ان هذا الاحساس المتزايد بخطر الغزو الثقافي والفكري تولد لدى النخب السياسية والاجتماعية ودعمته وسائل الاعلام، ففي أحد أعداد صحيفة « Le Figaro » الفرنسية نشر مقال بعنوان "

هل سنكون فرنسيين بحلول عام 2025 " مع عرض صورة لأمرأة فرنسية ترتدي الحجاب، كما يتضح هذا الاحساس من خلال التوظيف السياسي للمسألة الثقافية في ظل تنامي التيارات السياسية والثقافية اليمنية المعادية للأجانب، فقد ركز مثلا الرئيس الفرنسي السابق " ساركوزي " في احدى حملاته الانتخابية على الجمع بين الهجرة والهوية الفرنسية، وفور انتخابه قرر انشاء وزارة الهجرة بغرض السيطرة على تدفق الهجرة وصيانة الهوية الفرنسية**(35)**.

رابعا : الاخلال بالبناء الديمغرافي والاجتماعي.

يرى الأوروبيين أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعين نحو دولهم سيؤدي في نهاية المطاف الى تهديد كيان السكان الأصليين، ويفرز مشاكل أنتشرت بكثرة في المجامع الأوروبي، وأصبحت بذلك تهدد استقراره وأمنه**(36)**، ويرصد المحللون الاجتماعيون العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية، فمثلا ظاهرة الزواج من الأوروبيات الظرفية والانجاب بهذه الطريقة قد يظهر مشكلة جيل من الشباب غير السوي، كما أن زيادة الذكور في بلد المهجر تثير بعض المشكلات المتمثلة في الزيادة الكبيرة للذكور مما يولد ميلا للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الاجرامي**(37)**.

خامسا : المشاكل الصحية والبيئية.

تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا بيئيا من حيث انتقال الأمراض المعدية بسبب عيش المهاجرين في احياء الضواحي غير اللائقة للحياة، وقد تكون مصدر لانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة مثل الايدز، الكبد الوبائي....، بالاضافة الى كونهم لا يتوافرون على الامكانيات اللازمة لتحمل تكاليف ونفقات العلاج ومعظمهم خارج مظلة التأمين الصحي**(38)**.

ان أهم ما يمكن ملاحظته امبريقيا من خلال عرض أبرز التهديدات الوجودية لظاهرة الهجرة غير الشرعية- التي تشكل تحديات أمنية في مختلف المستويات، قد أضحت تمس الأمن الشامل وتتوافق مع ما طرحه " باري بوزان " نظريا في قطاعات الأمن الخمس، فالظاهرة تعد تهديد سياسي لأوروبا ذات صلة بالفساد والرشوة والتزوير، وهي تهديد اقتصادي باعتبارها عنصر طفيلي على النشاطات الشرعية للتجارة والأموال، اضافة أنها تساهم في تفعيل الاقتصاد غير الظاهر وغير الشرعي، كما تمثل الهجرة غير الشرعية تهديدا بيئيا وصحيا من حيث انتقال الأمراض المعدية، وتمس الهوية والثقافة والأمن بحكم ارتباطها بالجريمة المنظمة والتطرف **(39)**.

المحور الثالث : آليات التعامل الأمني للاتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية.

أولا : تشكيل قوات الأورو فورس (Euro Force).

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة الى اجتماع لشبونة في ماي 1995، حيث قررت الدول الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات التي بدأت وظائفها فعليا عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف ب euro force وأخرى بحرية تسمى بـ euro mar force ، والقوتان يمكنهما التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة التي تتكون من قادة القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا، ايطاليا، البرتغال واسبانيا، وتتمثل الوظيفة الرئيسة في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، وعلى اثر تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك تبنى الاتحاد الأوروبي لاحقا فكرة قوات التدخل السريع في نوفمبر 2002، حيث وافقت الدول الخمسة عشر العضوأنذاك على تشكيل هذه النوع من القوات بغرض الحفاظ على الاستقرار والأمن الأوروبي، وتعد محاولات منع الهجرة غير الشرعية من أبرز الأهداف، اضافة الى الارهاب وتهريب المخدرات....**(40)**.

ثانيا : انشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX).

تأسست هذه الوكالة في سياق تحول الهجرة غير الشرعية الى معضلة أمنية في أوروبا، قد تم انشاء هذه الوكالة في 26 أكتوبر 2004 بهدف ر ئيسي يتمثل في دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الاتحاد الأوروبي والربط المباشر بين المهاجرين والارهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسميا في أكتوبر 2005، وأسست مركزها في " وارسو"، حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود خاصة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن تطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء**(41)**.

ثالثا : انشاء مراكز الاعتقال والترحيل (الطرد).

فور القاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الأوروبية واحتجازهم بمراكز خاصة، ليتم ترحليهم الى بلدانهم الأصلية، وقد سمح القانون الذي صدر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وبالتزامن مع ذلك قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني اتفاق أوروبي خاص بالهجرة غير ملزم أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، اذ فرض هذا الاتفاق رقابة شديدة ومكثفة بهدف جمع أسرا المهاجرين غير الشرعية، ودعا الدول الأعضاء الى السعي لتبني أسلوب الطرد والترحيل، والدخول من جديد في اتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين، خاصة مع ليبيا وتونس**(42)**.

رابعا : الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعدد الأطراف.

كان ابرام اتفاقيات شراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبينها وببين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية خاصة دول جنوب المتوسط، احدى الدعامات الرئيسية لخلق علاقات تعاقدية بما يمكن دول الاتحاد الحد من هذه الظاهرة.

ويمكن في هذا الصدد فهم اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عرفت بمسار برشلونة عام 1995، فقد ركزت معظم مشروعات الشراكة بين هذه الأطراف على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل الى أوروبا، سواء عن طريق انشاء معسكرات احتجاز، أو عن طريق الترحيل، كما سعت هذه الجهود الى تدعيم الاتفاقيات الأمنية المشتركة والثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط التي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لحكومات شمال افريقيا، وكذلك اتخاذ اجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم **(43)**. ومثال عل مثل هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وايطاليا بطرابلس عام 2007، وبموجبها نظمت كل من الدولتين دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة موقتا من ايطاليا، بتواجد على متنها طواقم مشتركة، حيث تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والانقاذ في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين سواء في المياه الليبية أو الدولية**(44)**، كما تم ابرام عقد اتفاقية جزائرية ايطالية، فبموجبها تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري، وتوجد اتفاقية مغربية اسبانية التي تعد نموذجا ناجحا من الاتفاقيات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبموجب هذه الاتفاقية تم السماح لعدد 3000 عامل موسمي من المغرب ولا تزيد مدة العمل تسعة أشهر، ويفضل الملتزمون من الذين سبق لهم الشغل في اسبانيا، كما ابرمت اتفاقية بين ايطاليا ومصر عام 2006، قام على اثرها الجانب الايطالي بتحمل كافة تكاليف توقيف وترحيل آلاف المهاجرين المصريين غير الشرعيين الى دولتهم**(45)**.

الخاتمة :

بعد عرضنا للمقاربة الأمنية نظريا وامبريقيا لتعامل دول الاتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية، واعتبار الظاهرة من منظور أوروبي تشكل تهديدا وجوديا على الأمن المجتمعي في أوروبا بأوسع قطاعاته (مفهوم الأمن الموسع أو الشامل)، توصلنا الى الاستنتاجات والتوصيات التالية :

- ان التشخيص الأمني الأحادي الجانب واعتبار الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط مصدر تهديدات أمنية وفي المقابل البحث عن سبل معالجة مشتركة للهجرة غير الشرعية (ازدواجية المعايير)، أدى الى فشل السياسيات الأمنية المطروحة، خاصة فى ظل الازدواجية التي يتعامل بها الاتحاد الأوربيي مع الهجرة الوافدة من أوروبا الشرقية في اطار الشراكة.

- ان الهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب لها جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن ثم وجب تبني مقاربة شاملة تتضمن كل الجوانب بما فيها المقاربة التنموية والاعتماد على سيناريو الاصلاح والتنمية والتطور في مناطق المنشأ من خلال تفعيل مشاريع الشراكة الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط المتعلقة بمشروع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار وبرنامج MEDA، مما يصنع احتمالية حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد واردة.

- استبدال الحلول الأمنية المطروحة في السيناريو الاتجاهي بحلول شاملة لكافة جوانب الظاهرة بدءا بالتنمية الاقتصادية يقود الى خفض معدلات الهجرة غير الشرعية في دول الضفة الجنوبية، ومن جهة اخرى فهي تساعد على ازدهار الاقتصاد الأوروبي وتعديل الميزان الديمغرافي.

- التوجه نحو أنسنة الهجرة غير الشرعية،باعتبارالمهاجر مجرد شخص أجبرته الظروف للبحث على مكان آمن، والدعوة الى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكل أمني عن طريق بناء لغة أمنية جديدة ايجابية والتسويق لفكرة أن الظاهرة مصدر الثروة للمجتمعات الأوروبية، وليس تهديد يجب مجابهته بالقوة. (الاستراتيجية التفكيكية للخطاب المتطرف للهجرة).

- بعد تفكيك الخطاب الأمني للهجرة غير الشرعية، يوصي بالتوجه نحو نزع الأمننة عن الظاهرة التي تعني ارجاع هذه القضية الى السياسة الدنيا، والتعامل معها باعتبارها ظاهرة اقتصادية ذات صلة بالعمالة ، تعود ايجابيا على الدول الأوروبية، خاصة في ظل شيخوخة البنية السكانية الأوروبية التي تحتاج الى يد عاملة شابة.

الهوامش :

(1) ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقلت الأورومغاربية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2004، ص32.

(2) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2011-2012، ص. 12-13.

(3) د.غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجا، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012، ص52.

(4) حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية : مركز الاعلام الأمني،بدون تاريخ، ص.4.

(5) عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط1، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص.104.

(6) أحمد اسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى الغرب، مجلة قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص.66-67.

(7) جمال دوابي بونوة، اشكالية الهجرة غير الشرعية : دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، مجلة معارف، العدد 14، جوان، قسم العلوم القانونية، جامعة البويرة، ص.21-22.

(8) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص.25-26.

(9) خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص.37-38.

(10) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص.63.

(11) د. عبد اللطيف شهاب زكري، ظاهرة الهجرة الدولية : دراسة تحليلية لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الأوروبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 16، 2008،ص.25.

(12) ساعد رشيد، مرجع سابق،ص.67.

(13) خديجة بتقة، مرجع سايق،ص.11.

(14) د. عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سابق،ص.11.

(15) ختو فايزة، مرجع سابق،ص.12.

(16) يحياوي سهام، أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية : دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص.77.

(17) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.27.

(18) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.51.

(19) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.81-82.

(20) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.52.

(21) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(22) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.84.

(23) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.53.

(24) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.88.

(25) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.59-60

(26) نفس المرجع، ص.60.

(27) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.89.

(28) فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص.84.

(29) خديجة بتقة، مرجع سابق،ص.55-56.

(30) Vincent Fromentin , les conséquences économiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'acceuil, thése de doctorat, faculté de droit,sciences économiques et gestion,Université de Nancy02,2010,P.8.

(31) فايزة بركان، مرجع سابق، ص.58.

(32) عبد الله سعود السراني، مرجع سابق، ص. 112-113.

(33) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.55.

(34) فريجة لدمية، مرجع سايق، ص.90.

(35) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(36) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.56.

(37) حمدي شعبان، مرجع سابق، ص.10-11.

(38) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.56.

(39) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص.87.

(40) نفس المرجع، ص.113-114.

(41) Leonard, « EU border security and migration into the european union : frontex and securitization through practices »,pp.232-238.

(42) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة : الاشكالية الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص32.

(43) External dimension of the UE 's migration policy towards common EU and rights based approach to migration ? maastrichet university, master graduate schooof governance, academy policy brief, n° 17,2013,p.2.

(44) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص.118.

(45) فايزة بركان، مرجع سابق،ص.101-102.